

التطورات المالية

نظرة عامة

استمرت الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة في تحقيق فوائض خلال عام 2007، وللعام الخامس على التوالي، غير أن هناك تبايناً في الأداء بين الدول. ففي الوقت الذي حققت فيه غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط فوائض مالية كلية مرتفعة، وإن كانت تقل عما تم تحقيقه في عام 2006، فقد ارتفع مستوى العجز الكلي في بقية الدول العربية مع وجود استثناءات قليلة. وتعكس هذه التطورات في الوضع الكلي التطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق. ففي جانب الإيرادات، فقد ارتفع مستواها في غالبية الدول جراء استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام في حالة الدول المصدرة للنفط وجراء ارتفاع الإيرادات الضريبية خاصة في حالة الدول التي تمثل الإيرادات الضريبية جزءاً مهماً من إيراداتها. وفي جانب الإنفاق، الذي ارتفع في جميع الدول، فقد كان هناك تباين بين مستوى الارتفاعات في الدول المصدرة الرئيسية للنفط وفي بقية الدول وذلك مقارنة بمستويات العام 2006.

استفادت الدول المصدرة الرئيسية للنفط وتلك التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها من استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال الأعوام القليلة الماضية في تقوية موازنتها العامة وتخفيض اعتمادها على المصادر الخارجية للاستدانة. وفي المقابل، أدت هذه التطورات في أسعار النفط إلى خلق ضغوط متزايدة على الموازنات العامة في الدول المستوردة الصافية للنفط جراء ارتفاع الإنفاق فيها بوتيرة عالية خلال السنوات القليلة الماضية. غير أن المجموعتين من الدول العربية قد تبعتا بشكل عام سياسات مالية مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة خلال هذه الفترة. ففي الوقت الذي ركزت فيه غالبية دول المجموعة الأولى على إنفاق جزء كبير من عوائدها النفطية على البنية التحتية وبرامج النهوض بالخدمات الاجتماعية والموارد البشرية وتنويع مصادر الدخل، فقد وظفت دول المجموعة الثانية العوائد الضريبية المزدهرة مع بعض الانضباط في الإنفاق، للتخفيف من آثار الإعانات المتزايدة لدعم تكاليف الوقود والغذاء والارتفاع في الأجور والرواتب. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن تطورات تكاليف الإعانات خلال السنوات الخمس الماضية شكلت تحدياً كبيراً لعدد من الدول في الوقت الحالي، يأتي على رأسها الدول المستوردة الصافية للنفط، والتي برغم جهودها لضبط الأوضاع المالية فقد أصبحت الإعانات تمثل في عام 2007 عبئاً كبيراً على موازنتها العامة. وبشكل عام، تعد الأوضاع المالية جيدة أو مقبولة في غالبية الدول العربية حالياً، حيث كانت الفوائض المالية إما مرتفعة أو أنها لم تتراجع كثيراً، غير أن تزايد احتمالات حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي يدعو إلى توخي الحذر من أن تتجه الأوضاع المالية نحو التراجع.

الإيرادات العامة والمنح

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة ارتفع للعام الخامس على التوالي ليلعب نحو 521.4 مليار دولار في نهاية عام 2007 تعادل نحو 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل مستوى الإيرادات العامة والمنح في عام 2007 المستوى الأعلى لها على الإطلاق، غير أن نسبة نموها البالغة نحو 6 في المائة خلال العام تقل كثيراً عن متوسط نموها خلال الأعوام 2003-2006 والبالغ نحو 28 في المائة. ويعزى التراجع في معدل نمو الإيرادات العامة والمنح في جزء كبير منه إلى أن الدول المصدرة للنفط تنتج حالياً في مستويات تقارب حدود إمكانياتها الإنتاجية وطاقتها الاستيعابية. فقد نمت الإيرادات النفطية بنحو 2 في المائة خلال عام 2007 مقارنة بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 37 في المائة خلال الفترة 2003-2006.

وقد نجم الارتفاع في إجمالي الإيرادات كذلك من نمو الإيرادات الضريبية بنحو 14 في المائة والإيرادات غير الضريبية بنحو 19 في المائة والدخل من الاستثمار بنحو 26 في المائة، وذلك خلال عام 2007، علماً بأن نسب النمو هذه تعادل تقريباً المتوسطات السنوية لنمو البنود المذكورة خلال الفترة 2003-2006. وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات إلى نحو 19 في المائة وارتفاع مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى نحو 6 في المائة والدخل من الاستثمار إلى نحو 3 في المائة وتراجع مساهمة الإيرادات النفطية إلى نحو 71 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2007. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء الاقتصادي الجيد خلال عام 2007، حيث تم تحقيق معدلات نمو عالية للعام الخامس على التوالي، قد ساهم بشكل كبير فيما حدث من ارتفاع في الإيرادات الضريبية. وفي ضوء هذا الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة، فقد تراجعت نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبقيت نسب كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والدخل من الاستثمار عند مستوياتها تقريباً، لتتراجع نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 40 في المائة في عام 2006 إلى نحو 37 في المائة في عام 2007، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2006 و 2007*

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	هيكل الإيرادات %	مصادر الإيرادات (مليار دولار)		نسبة النمو %	مصادر الإيرادات (مليار دولار)		
		2006	2007*		2006	2007*	
37.1	99.6	492.6	519.6	5.5	492.6	519.6	إجمالي الإيرادات العامة
26.4	70.9	363.5	369.7	1.7	363.5	369.7	الإيرادات النفطية
7.2	19.4	88.9	101.2	13.8	88.9	101.2	الإيرادات الضريبية
2.4	6.4	28.0	33.3	18.9	28.0	33.3	الإيرادات غير الضريبية
1.1	2.9	12.2	15.4	26.1	12.2	15.4	الدخل من الاستثمار
0.1	0.4	2.7	1.8	-32.7	2.7	1.8	المنح
37.2	100.0	495.3	521.4	5.3	495.3	521.4	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وبيانات أولية.
المصدر : الملحقان (1/6) و(2/6).

وبالنسبة للإيرادات النفطية، فقد انعكس استمرار أسعار النفط في مستويات مرتفعة خلال العام 2007 بشكل إيجابي عليها، وذلك على الرغم من وصول الدول المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ لمستويات إنتاج تصعب معها زيادة الإنتاج بنسب كبيرة حالياً، علماً بأنها توجه الكثير من استثماراتها في السنوات الأخيرة نحو توسيع القدرات الإنتاجية للاستفادة من الاحتياطي النفطي الكبير المتاح لها. وقد ارتفعت الإيرادات النفطية في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2007 بنسب تراوحت بين 5 في المائة في الجزائر ونحو 20 في المائة في قطر مع حدوث تراجع في السعودية، وذلك مقارنة بارتفاع خلال عام 2006 تراوحت نسبته بين نحو 8 في المائة في عمان و59 في المائة في الكويت، علماً بأن صادرات النفط السعودية قد ارتفعت بشكل كبير خلال عام 2007.

ويشار في هذا السياق، إلى أن الإيرادات النفطية لهذه المجموعة من الدول تعادل نحو 96 في المائة من إجمالي الإيرادات النفطية في الدول العربية مجتمعة ونحو 68 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2007. ليس ذلك فقط، بل أن الإيرادات النفطية قد بلغت أو فاقت نحو 40 مليار دولار في كل من الإمارات والجزائر والكويت وليبيا وبلغت نحو 145 مليار دولار في السعودية وهي مستويات تعادل أو تفوق ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2003، علماً بأن أسعار النفط الحقيقية قد ارتفعت خلال هذه الفترة بنحو 127 في المائة. ويشار إلى أن 2003 تمثل السنة التي عادت فيها أسعار النفط تقريباً إلى مستوى عام 2000، الذي يعد الأعلى منذ مطلع التسعينات وتمثل بداية الارتفاع الملحوظ المستمر في أسعار النفط. وبالإضافة، فقد بلغت أو فاقت نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 30 في المائة في كل من البحرين والجزائر والسعودية وبلغت نحو 48 في المائة في الكويت و61 في المائة في ليبيا، وهذه نسب تعزز من احتمال أن تكون غالبية دول المجموعة تنتج حالياً عند مستويات مرتفعة.

وعلى الرغم من أن تطورات الإيرادات النفطية تطغي بطبيعة الحال على جهود الدول للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، فإن غالبية الدول تستمر في بذل جهود منتظمة ومكثفة لضبط الأوضاع المالية وتعميق الإصلاحات فيها بهدف تفعيل دور وزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية. وينعكس ذلك من توجه غالبية الدول نحو زيادة الإنفاق العام بشكل مدروس ليغطي جوانب إصلاح البنية التحتية وتطويرها ويفتح المجالات لانطلاق صناعات جديدة يتركز جزء يسير منها في المشتقات النفطية كصناعة البلاستيك والألمنيوم. وبالإضافة، فإن غالبية الدول تستمر في استخدام جزء من إيراداتها النفطية في تخفيض الديون العامة وزيادة الاحتياطيات وتقوية صناديق التثبيت وضمان حقوق الأجيال القادمة. وبجانب ذلك فإن غالبيتها يعمل على إصلاح النظم الضريبية وضمان مواكبتها لما يحدث من تغيرات على صعيد الاقتصاد بشكل عام والأوضاع المالية بشكل خاص. ويشار في هذا السياق إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتجه حالياً نحو استحداث ضريبة القيمة المضافة.

(1) تضم هذه المجموعة الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت وليبيا. وهي دول قد بلغ متوسط مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات فيها نحو 80 في المائة سنوياً خلال الأعوام الخمس الماضية.

وفيما يتعلق بمجموعة الدول حديثة التصدير للنفط وتلك التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها²، فقد كان أداء الإيرادات النفطية فيها متبايناً خلال عام 2007. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه بنسب ملحوظة في السودان وسورية فقد تراجعت فيه في مصر وموريتانيا واليمن وذلك في أعقاب ارتفاع ملحوظ في جميع دول المجموعة في عام 2006. وتمثل الإيرادات النفطية نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات في غالبية هذه الدول، حيث بلغت في سورية نحو 28 في المائة وفي السودان نحو 51 في المائة وفي اليمن نحو 69 في المائة.

وبالنسبة للإيرادات الضريبية، فكما أشرنا أعلاه كان أدائها ملحوظاً بشكل عام خلال 2007. فقد ارتفعت في جميع الدول العربية باستثناء ليبيا خلال العام، وذلك في أعقاب ارتفاع حدث في جميع الدول خلال عام 2006، كان ملحوظاً في غالبيتها. هذا، وقد فاقت نسبة النمو السنوي في الإيرادات الضريبية خلال العام 10 في المائة في 12 دولة. ليس ذلك فقط، بل أن نسبة النمو في الإيرادات الضريبية قد فاقت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في 10 دول تضم فقط إثنتين من الدول المصدرة الرئيسية للنفط هي البحرين وقطر. ويعكس ذلك بشكل عام تحسناً في مرونة النظم الضريبية خلال العام، خاصة في غالبية الدول التي تعتمد على الإيرادات الضريبية كمصدر هام. ومن بين هذه الدول، يلاحظ أن معدل النمو السنوي في الإيرادات الضريبية يفوق معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية السنوات منذ عام 2003 في كل من الأردن وتونس وجيبوتي والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وقد كان الأداء جيداً خلال هذه الفترة في كل من الأردن وتونس والمغرب، الأمر الذي يعكس ثمرة ما بذلته هذه الدول من جهود في إصلاح نظمها الضريبية.

ويلاحظ أن النمو المرتفع في الإيرادات الضريبية قد حدث بشكل متوازن في جميع بنودها، حيث ارتفعت حصيلته الضرائب على الدخل والأرباح بنحو 16 في المائة وعلى العقارات بنحو 13 في المائة وعلى السلع والخدمات بنحو 19 في المائة وعلى التجارة والمبادلات الخارجية بنحو 14 في المائة، وذلك خلال العام 2007. وتعكس هذه التغيرات المتوازنة في الإيرادات الضريبية ما قامت به غالبية الدول العربية من جهود في ترشيد الإعفاءات الضريبية وإزالة التشوهات والتحول نحو الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، ذات القاعدة الكبيرة. ويشار في هذا السياق، إلى أن ضريبة القيمة المضافة، التي تنطبق على شريحة واسعة من المعاملات الإنتاجية والتجارية وتؤثر بشكل إيجابي على الإيرادات، يزداد تطبيقها إنتشاراً وشمولاً في الدول العربية. وقد أدت محصلة التطورات سابقة الذكر إلى ارتفاع حصيلته الإيرادات الضريبية لتبلغ نحو 101.2 مليار دولار، ليس فقط هي الأعلى على الإطلاق بل أيضاً أنها تعادل ضعف قيمتها تقريباً في عام 2002. وعلى الرغم مما تعكسه تطورات السنوات القليلة الماضية من تحسن على صعيد الإيرادات الضريبية، فإن المجال لا يزال واسعاً للتحسين من خلال توسيع القواعد الضريبية وتحسين النظم والإدارات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، الجدول رقم (2).

(2) تضم هذه المجموعة السودان وموريتانيا من الدول حديثة التصدير للنفط وسورية ومصر واليمن من الدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها.

الجدول رقم (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
2007-2002

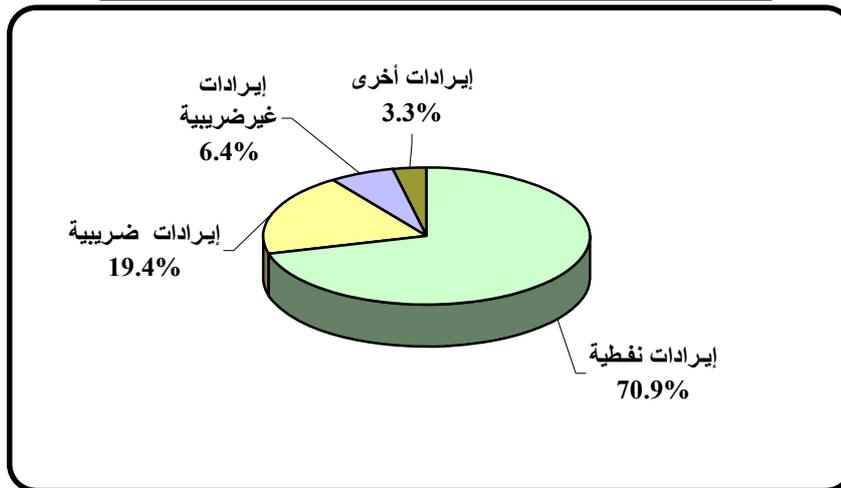
(مليار دولار)

*2007	2006	2005	2004	2003	2002	
101.2	88.9	76.2	70.6	57.7	55.9	الإيرادات الضريبية، ومنها
31.3	27.0	21.3	19.1	16.4	15.6	الضرائب على الدخل والأرباح
28.9	24.4	22.3	19.7	16.5	15.8	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
12.4	10.9	11.4	10.9	9.5	8.8	الرسوم الضريبية على التجارة والمبادلات
28.6	26.6	21.2	20.9	15.3	15.7	ضرائب ورسوم أخرى

* ميزانيات وتقديرات أولية.
المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

وفيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية⁽³⁾، فقد نمت هي الأخرى خلال عام 2007 بمستوى قياسي وللعام الثالث على التوالي، لتبلغ حصيلتها في الدول العربية مجتمعة نحو 33.3 مليار دولار. ويلاحظ أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بشكل تدريجي خلال الأعوام الثلاث الماضية مما يعكس بعض التحسن في مرونتها وبالتالي الأثر الإيجابي لجهود الإصلاح المالي في الدول. إلا أنها، في المقابل، لا تزال تمثل مصدراً متواضعاً للإيرادات مقارنة بالإيرادات النفطية والضريبية حيث لم تتعد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 4 في المائة بقليل إلا في الفترة 1996-1998، الأمر الذي يعكس استمرار الدول في ترسيخ النهج اللامركزي في إدارة الموارد المالية في مؤسسات القطاع العام والتوجه الذي حدث في غالبية الدول نحو الخصخصة.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2007



المصدر : الملحق (2/6).

(3) تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والأتعاب والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والهبآت الخاصة الجارية.

أما بالنسبة لبندى الدخل من الاستثمار والمنح، فإنه ونظراً لضآلة حجم مساهمتهما في إجمالي الإيرادات وفي الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول المتوفرة حولها بيانات، فإن تأثيرها على صعيد الدول العربية مجتمعة عادة ما يكون ضئيلاً. ويشار في هذا السياق إلى أن مساهمتهما سواء في إجمالي الإيرادات أو في الناتج لم تتغير كثيراً خلال عام 2007 سواء على صعيد الدول مجتمعة أو في غالبية الدول المتوفرة حولها بيانات.

الإنفاق العام

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة، قد ارتفع بنحو 22 في المائة في عام 2007 ليلعب نحو 430.1 مليار دولار بنهاية العام. ويمثل معدل الارتفاع خلال عام 2007، المعدل السنوي الأعلى منذ مطلع التسعينات. وبالإضافة، يلاحظ أن الإنفاق يرتفع بمتوسط سنوي يبلغ نحو 15 في المائة منذ عام 2003. توزع الإنفاق خلال عام 2007 بين إنفاق جاري يمثل نحو ثلاثة أرباع الإنفاق الإجمالي وإنفاق رأسمالي يعادل نحو ربع الإنفاق الإجمالي تقريباً، مع ملاحظة أن نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق الإجمالي تتجه نحو الانخفاض التدريجي وأن نسبة الإنفاق الرأسمالي تتجه نحو الارتفاع التدريجي، وذلك منذ عام 2003. ويلاحظ أن نسبة الزيادة التي حدثت في إجمالي الإنفاق والبالغة نحو 78 مليار دولار خلال عام 2007 قد توزعت بين 60 في المائة منها تقريباً كزيادة في الإنفاق الجاري ونحو 33 في المائة منها كزيادة في الإنفاق الرأسمالي، غير أن نسب الزيادة في بنود الإنفاق تختلف عند الحديث على مستوى المجموعات الفرعية من الدول العربية، الملحق (3/6) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) الإنفاق الحكومي في الدول العربية 2007-2006

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2007	2006	*2007	2006		*2007	2006	
22.2	21.4	72.4	75.4	17.1	311.5	265.9	الإنفاق الجاري
7.8	6.7	25.4	23.6	31.2	109.3	83.3	الإنفاق الرأسمالي
0.7	0.3	2.2	1.0	173.5	9.3	3.4	صافي الإقراض الحكومي **
30.7	28.4	100.0	100.0	22.0	430.1	352.6	إجمالي الإنفاق العام

* ميزانيات وبيانات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.
المصدر : الملحقان (3/6) و(4/6).

ارتفع الإنفاق الإجمالي في جميع الدول العربية خلال عام 2007 وبمعدلات مرتفعة نسبياً في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. وقد شمل ذلك ارتفاع الإنفاق الجاري في جميع الدول باستثناء جيبوتي حيث تراجع بنسبة بسيطة، وارتفاع الإنفاق الرأسمالي في جميع الدول باستثناء السعودية حيث تراجع بنسبة بسيطة، غير أن هناك تباين واضح بين وتيرة الارتفاع في كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي بين الدول. فقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي في الدول المصدرة الرئيسية

للنفط بمعدل عالي يعادل أو يزيد عن معدل الارتفاع في الإنفاق الجاري خلال العام. ويعكس ذلك توجه غالبية تلك الدول نحو الاستفادة من الموارد المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاج الدول منه خلال السنوات القليلة الماضية من خلال صيانة وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة والاستثمار في تنمية وتطوير المشروعات الصناعية وزيادة القدرات الإنتاجية لقطاع النفط والنهوض بقدرات الصناعات القائمة كصناعات الألمنيوم والحديد والمشتقات النفطية. ويشار في هذا السياق، إلى أن الإنفاق الجاري قد ارتفع بنسب ملحوظة في هذه الدول خلال عام 2007 والأعوام القليلة السابقة جراء اهتمام الدول بتحسين مستويات معيشة مواطنيها بزيادة الأجور والرواتب ورفع الأعباء عنهم بتخفيض الديون العامة وضمان حقوق الأجيال القادمة. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أهمية الإنفاق في تحسين معدلات النمو ومستويات المعيشة، فإن لارتفاعه انعكاسات سلبية على معدلات التضخم، خاصة إذا لم يكن هناك توافق بين السياستين المالية والنقدية وهو ما تعاني منه غالبية الدول العربية وعلى رأسها الدول المصدرة الرئيسية للنفط، أنظر الإطار رقم (1).

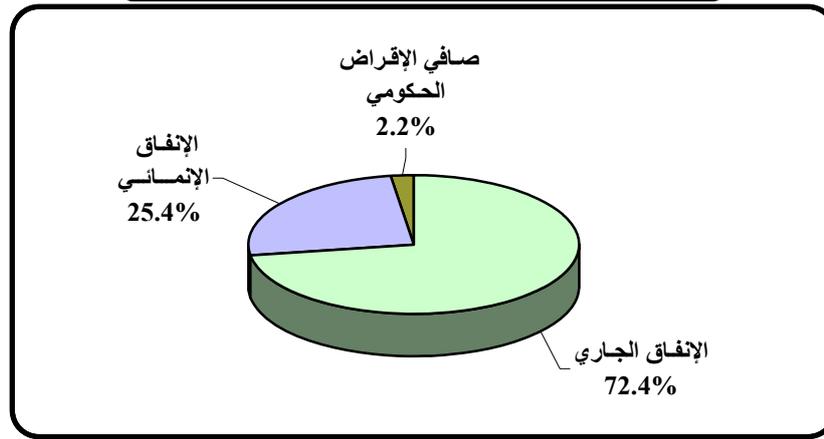
الإطار رقم (1) ضرورة التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمواجهة التضخم

يزداد الحديث في الآونة الأخيرة حول معدلات التضخم المرتفعة التي تجتاح المنطقة العربية بشكل عام والدول المصدرة الرئيسية للنفط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. وتتراوح الآراء حول مصادر التضخم بين من يرى أنه يعزى إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب المحلي، ومن يرى أنه تضخم مستورد ناجم عن تضخم أسعار الواردات في ظل ارتباط عملات غالبية الدول وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار والذي تراجع قيمته مقابل اليورو بحوالي 20 في المائة خلال الفترة 2003-2007، علماً بأن منطقة اليورو تمثل أحد أهم الشركاء التجاريين لدول المنطقة. ويزداد الأمر تعقيداً كون الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار وتتسم بتحرير حساب رأس المال، تتبع سياسة نقدية متسقة مع الولايات المتحدة بشأن أسعار الفائدة في وقت تختلف فيه دورة الأعمال بين المنطقتين في الوقت الحالي. ففي حين تهدف الولايات المتحدة بشكل عام بسياستها النقدية التوسعية حالياً إلى الحد من تراجع معدلات النمو لكي لا يدخل الاقتصاد في حالة من الركود جراء أزمة الائتمان العالمية، فإن الدول العربية تحتاج حالياً إلى سياسات اقتصادية كلية حذرة تحد من الارتفاع الشديد في دورة الأعمال.

وقد ساهم الارتفاع القياسي في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية والذي انعكس في شكل ارتفاع مستمر في العائدات النفطية صاحبه ارتفاع في الإنفاق خاصة الاستثماري، في بقاء معدلات النمو عند مستويات مرتفعة. وفي ضوء السياسات المالية التوسعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتراجع أسعار الفائدة المحلية فقد أصبح التضخم مشكلة تلقي بظلالها على تلك الدول. وبالنسبة للدول المستوردة الصافية للنفط فقد ارتفع الإنفاق الحكومي فيها بنسب متفاوتة مع ملاحظة أن أسعار الفائدة المحلية لم تتغير كثيراً في هذه الدول. وبمعنى آخر، فإن ظاهرة التضخم الحالية التي تتوجب انتهاج سياسة مالية حذرة قد تفاقمت إلى حد ما بسبب سياسة مالية توسعية تمثلت في زيادات كبيرة في الإنفاق، علماً بأن لهذا الإنفاق أهمية كبيرة في دعم البنية التحتية وتوسيع القدرات الاستيعابية للاقتصاد. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الحديث يدور الآن حول جدوى إتباع سياسة نقدية تستهدف السيطرة على معدلات التضخم في وقت يتم فيه إتباع سياسة مالية تؤدي إلى تحفيز الطلب المحلي وبالتالي إلى ارتفاع التضخم. وفيما يتعلق بمواجهة هذا الوضع غير المواتي، فإن الدول العربية تقف عند مفترق الطرق، إما أن تستمر في سياساتها المالية التوسعية المحفزة للطلب المحلي والاستمرار بتثبيت أسعار الصرف وقبول معدلات التضخم المرتفعة التي تصاحب ذلك، أو ضبط الإنفاق وتنسيق السياسة المالية مع سياسة نقدية تتمتع ببعض المرونة في تحديد أسعار الفائدة وبالتالي السيطرة على التضخم وقبول معدلات نمو أقل. وفي جميع الأحوال، يتوجب العمل من قبل السلطات على ضمان ألا تتعارض أهداف السياسة المالية مع أهداف السياسة النقدية سواء فيما يتعلق بمحاربة التضخم أو تحفيز النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للدول حديثة التصدير للنفط وتلك التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها، فقد ارتفع كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي بمستويات عالية وإن كانت تقل عما حدث خلال عام 2006 وذلك في جميع الدول مع وجود بعض الاستثناءات. فقد ارتفع الإنفاق الجاري بمستويات أعلى من الارتفاع في الإنفاق الاستثماري في السودان وسورية واليمن. وارتفع الإنفاق الاستثماري بنسب أعلى من الإنفاق الجاري في مصر وموريتانيا.

الشكل (2) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية، 2007



المصدر : الملحق (4/6).

أما بالنسبة للدول المستوردة الصافية للنفط، فيلاحظ أن الإنفاق الجاري قد ارتفع في غالبيتها بوتيرة أعلى من الارتفاع في الإنفاق الاستثماري. فعلى سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الجاري في الأردن بنسبة تعادل 3 أضعاف نسبة الارتفاع في الإنفاق الاستثماري وفي تونس بنسبة تعادل الضعفين. وتعكس هذه التطورات الضغوط المتزايدة على هذه المجموعة من الدول جراء ما تحدثه الارتفاعات المتواصلة لأسعار النفط والمواد الأولية من ارتفاع في فواتير الوقود والمدخلات الأساسية وتكاليف الدعم لمواجهة موجة الغلاء الحالية. وبجانب ما سبق، ينعكس تزايد الضغوط أيضاً من ملاحظة أن إجمالي الإنفاق قد ارتفع في المتوسط في هذه الدول خلال عام 2007 بنسبة أعلى من ارتفاعه خلال عام 2006.

وعلى صعيد الدول، فقد حظي الإنفاق على السلع والخدمات وعلى وجه الخصوص على الرواتب والأجور والإعانات، من بين بنود الإنفاق الجاري وفق التوزيع الاقتصادي، بالنسب الأعلى من حجم الإنفاق الجاري خلال عام 2007 في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب واليمن. ويشار في حالة لبنان إلى أن فوائد الدين العام لا تزال تستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق الجاري وبالتالي عبئاً كبيراً على الموازنة، حيث بلغت نسبتها إليه نحو 51 في المائة في عام 2007.

وفي إطار إصلاحاتها المالية منذ منتصف التسعينات فقد بذل عدد من الدول المشار إليها أعلاه الكثير من الجهود لضبط الإنفاق والسيطرة على فاتورة الأجور والرواتب وتكاليف دعم الاستهلاك المحلي من المنتجات الغذائية ومنتجات

المشتقات النفطية. وقد أثمرت هذه الجهود على وجه الخصوص في الأردن وتونس ومصر والمغرب، بضبط الإنفاق على هذه البنود والسيطرة على معدلات نموه السنوي، غير أن الضغوط تتزايد على الدول في السنوات الأخيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار النفط والمواد الأولية وأسعار الأغذية. وتوضح هذه الضغوط عند ملاحظة الارتفاع الملحوظ في تكاليف الإعانات بين الفترتين 2004-2002 و2005-2007، التي تبرز مجدداً مشكلات دعم الاستهلاك المحلي التي كانت هذه الدول قد تمكنت من مواجهتها وضبطها. وقد ارتفعت تكاليف الدعم بشكل ملحوظ بين الفترتين في هذه الدول مقارنة، على سبيل المثال، بفاتورة الأجور والرواتب. وعلى الرغم من أن فاتورة الأجور والرواتب لم ترتفع بمستوى ارتفاع الدعم بين الفترتين، فإن ما حدث فيها من ارتفاع يعد كبيراً. ويعكس هذا الارتفاع من جانب ارتفاع دور القطاع الخاص في الاقتصاد في ظل إصلاح وانفتاح اقتصادي كبير أدى إلى خلق ضغوط على الحكومات لزيادة الأجور والرواتب. ومن جانب آخر، محاولة الحكومات لدعم مواطنيها لمواجهة التضخم المتصاعد خلال السنوات القليلة الماضية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
تطورات الأجور والرواتب والإعانات في بعض
الدول العربية (بالعملات المحلية)

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط الفترة 2004-2002	متوسط الفترة 2007-2005	معدل النمو بين الفترتين %
الدعم								
الأردن (مليون دينار)	174.5	462.9	827.6	622.9	542.6	261.9	664.4	153.7
تونس (مليون دينار)	792.6	1,021.0	1,309.2	1,494.1	1,846.1	866.3	1,549.8	78.9
مصر (مليار جنيه)	6.9	10.3	13.8	54.3	54.0	7.7	40.7	428.6
المغرب (مليار درهم)	4.9	7.9	11.3	12.2	10.5	6.4	11.3	77.1
الأجور والرواتب								
الأردن (مليون دينار)	418.5	442.5	489.9	518.1	582.6	420.9	530.2	26.0
تونس (مليون دينار)	3,719.3	3,974.1	4,266.1	4,597.3	4,934.5	3,710.3	4,599.3	24.0
مصر (مليار جنيه)	33.8	37.3	41.5	46.7	52.2	33.9	46.8	38.2
المغرب (مليار درهم)	53.2	56.6	62.0	63.3	62.8	54.9	62.7	14.2

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي، باستثناء بيانات المغرب التي تم احتسابها من إحصاءات صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من إدراك الدول للعبء الكبير الذي تضعه إعانات الاستهلاك المحلي على موازنتها العامة وبدأها في الابتعاد عن سياسة عزل الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، فإن تطورات السنوات الأخيرة تشير إلى أهمية توشي المزيد من الحذر. ففي الأردن، ارتفع المتوسط السنوي لتكاليف الإعانات بنحو 150 في المائة بين الفترتين 2002-2004 و2005-2007. وعلى الرغم من نجاحها في تخفيض حجم الإعانات بشكل تدريجي منذ عام 2005 لتصل إلى تحريرها بالكامل في بداية 2008، فإن استمرار الارتفاع في الأسعار العالمية وبالتالي الأسعار المحلية للنفط وعلى وجه الخصوص أسعار المشتقات النفطية يندر بازدياد الضغوط على الحكومة للتدخل والمساعدة في تخفيف الأعباء المترتبة على المواطنين. وكذلك الحال في المغرب، حيث لا تزال مستويات الإعانات وبالتالي ضغوطها على الموازنة العامة مرتفعة برغم ما تم إحرازه من تخفيض في حجم الإعانات بين عامي 2006 و2007.

أما في تونس، حيث يرتفع حجم الإعانات بشكل منتظم منذ عام 2002، وفي السنوات الأربعة الأخيرة بما يعادل نحو 23 في المائة في المتوسط سنوياً، فإن مواجهة الأعباء المترتبة عن ذلك على الموازنة تمثل تحدياً مهماً على المدى المتوسط. وفي مصر، حيث ارتفع الدعم بشكل كبير ليلعب نحو 54 مليار جنيه في كل من عامي 2006 و2007 مقارنة بنحو 8 مليار سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2002-2004، فإن تكلفة الإعانات قد بلغت مستويات شديدة الارتفاع.

وفي ضوء هذه الضغوط المتزايدة، فإن على هذه الدول بذل المزيد من الجهد لتخفيض تكاليف الإعانات، على سبيل المثال من خلال الربط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمشتقات النفطية كما تحاول المغرب أن تفعل حالياً ومن خلال استبدال النظم الحالية للإعانات التي تفصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية بنظم إعانات موجهة للقطاعات من السكان الأكثر تضرراً وتعرضاً كما يحدث في عدد من الدول النامية.

وفيما يتعلق بالتبويب الوظيفي للإنفاق الجاري، يلاحظ على صعيد الدول العربية مجتمعة أن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وعلى الأمن والدفاع يستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق الجاري مقارنة بالبنود الأخرى، غير أنه وعلى صعيد الدول فإن هناك تباين. ففي الوقت الذي يرتفع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية نسبياً في الأردن وتونس والجزائر والسعودية والسودان وعمان ومصر وموريتانيا، فإن الإنفاق على الخدمات العامة يرتفع نسبياً في الإمارات والبحرين ولبنان ومصر واليمن والإنفاق على الأمن والدفاع في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وسورية وعمان وقطر. ويمثل الإنفاق على الشؤون الاقتصادية الحجم الأقل من الإنفاق الجاري وفق التبويب الوظيفي في غالبية الدول باستثناء تونس والكويت وموريتانيا واليمن حيث ترتفع نسبته كثيراً عن المتوسط المسجل للدول العربية مجتمعة، الملحق (5/6).

وبالنسبة لصافي الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة، فقد ارتفع بنسبة كبيرة ليلعب نحو 9 مليار دولار بنهاية عام 2007 مقارنة بنحو 3 مليار دولار في عام 2006، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ضئالتها، حيث لم تتعد 0.7 في المائة منذ عام 1995. ليس ذلك فقط، بل أن نسبة صافي الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد نحو 2 في المائة في أي من الدول التي تسببت في الارتفاع الملحوظ في صافي الإقراض خلال عام 2007، وهي الإمارات والجزائر ومصر والمغرب واليمن. ويشار إلى أن هذه التغيرات قد حدثت جراء ارتفاع التحويلات الرأسمالية والقروض للمؤسسات العامة في هذه الدول بهدف المحافظة على مستوى جيد من الخدمات وزيادة كفاءة تلك المؤسسات.

الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

سجل الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمع للدول العربية فوائض مرتفعة نجمت عن التغيرات المشار إليها أعلاه، أي ارتفاع مستوى الإيرادات عن مستوى الإنفاق على الرغم من أن نسبة الارتفاع في الإيرادات قد كانت أقل من نسبة

الارتفاع في الإنفاق، ليمت بذلك تسجيل فائض كلي بنحو 91.3 مليار دولار مقارنة بفائض كلي بلغ نحو 142.7 مليار دولار في عام 2006. ونظراً لكون الأوضاع المالية الكلية قد تأثرت كثيراً خلال العام الحالي والأعوام الأربعة السابقة بالارتفاعات الملحوظة في أسعار النفط والسلع الأولية، فإن هناك تباين كبير بين الأوضاع المالية على صعيد الدول، الملحق (6/6) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
الميزانية الحكومية العربية المجمعة
العجز أو الفائض
2007-2005

السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2005	164.6	89.5	15.6	8.5
2006	229.1	142.7	18.5	11.5
*2007	209.5	91.3	14.9	6.5

* ميزانيات وبيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/6).

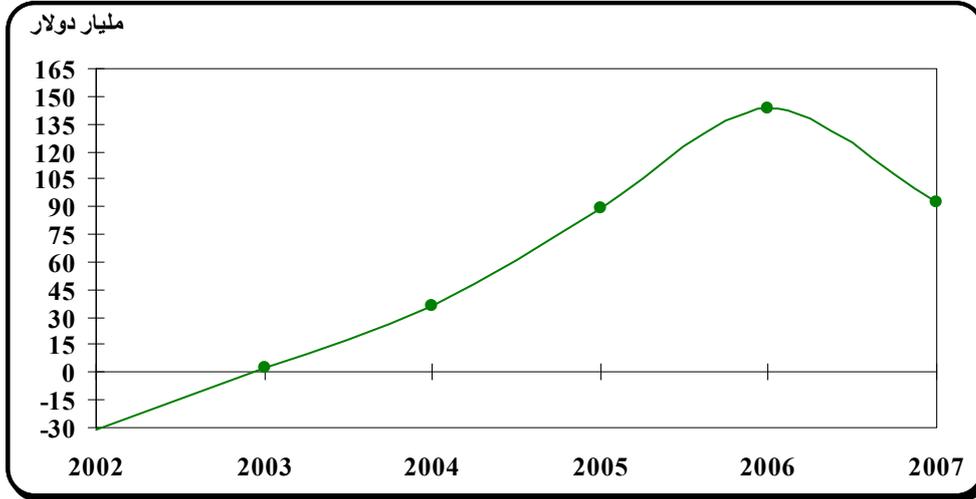
ونظراً لارتفاع الإنفاق بشقيه بنسب عالية وملاحظة أن نسبة الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي قد فاقت بكثير نسبة الارتفاع في الإنفاق الجاري، فقد تم تسجيل فوائض جارية مرتفعة بلغت نحو 209.5 مليار دولار في عام 2007 كون الفائض الجاري يمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات والإنفاق الجاري، وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة. وبالإضافة فقد ارتفعت الفوائض الجارية في عدد من الدول وحقق الجميع باستثناء لبنان ومصر فوائض جارية، علماً بأن كل من لبنان والسودان ومصر قد سجل تراجعاً في حجم العجز الجاري خلال عام 2007 طفيفاً في الأولى وملحوظاً في البقية.

ويشار إلى أن التغيرات في الفائض الجاري قد نجمت عن ارتفاع إجمالي الإيرادات بنحو 6 في المائة وارتفاع الإنفاق الجاري بنحو 17 في المائة بالنسبة للدول مجتمعة. وعلى صعيد المجموعات الفرعية من الدول، فقد شهدت مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط أداءً متبايناً لفوائضها الجارية، حيث ارتفعت في جميع الدول باستثناء الإمارات والجزائر والسعودية. وفي الدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها فقد تراجع في الوضع المالي الجاري فيها جميعاً باستثناء سورية ومصر. أما الدول المستوردة الصافية للنفط فقد ارتفع فيها الفائض الجاري بنسب ملحوظة في جيبوتي والمغرب وبنسب بسيطة في تونس ولبنان وتراجع بنسبة ملحوظة في الأردن. وعلى الرغم من أن تطورات الوضع المالي الجاري قد أحدثتها الأسعار المرتفعة للسلع والخدمات بشكل عام وأسعار النفط والمواد الأولية والأغذية بشكل خاص مما ترتب عنه ارتفاع في الإعانات والأجور والرواتب على صعيد المجموعات المختلفة من الدول العربية، فإن جهود الضبط المالي لا بد أن تستمر حتى لا تعود الدول إلى الحلقة المفرغة من العجز المالية الجارية والكلية وما يترتب عنها من تراكم للديون العامة وضغوط على الاقتصاد.

وبالنسبة للوضع المالي الكلي، فقد تم تسجيل فائض كلي مرتفع بلغ حجمه نحو 91.3 مليار دولار تعادل نحو 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. وعلى الرغم من أن هذا الفائض يعد مرتفعاً، حيث يمثل ثاني

أعلى فائض مالي كلي يتم تسجيله على الإطلاق، فإن، التطورات على صعيد الدول تنذر بأهمية الانتباه إلى ضبط الأوضاع المالية.

الشكل (3) : العجز (-) أو الفائض الكلي (+) في الميزانيات الحكومية في الدول العربية
2007 - 2002



المصدر: الملحق (6/6).

فعلى صعيد الدول فرادى، فقد تراجع حجم الفوائض الكلية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول المصدرة الرئيسية للنفط باستثناء البحرين وعمان خلال عام 2007. وعند المقارنة بين تطورات الفوائض الجارية والفوائض الكلية في هذه الدول يتضح أن تطورات الفوائض الكلية تعكس ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في غالبية هذه الدول. وبالنسبة للدول حديثة التصدير للنفط فقد ارتفع العجز الكلي في السودان وتحول الوضع المالي الكلي من فائض في عام 2006 إلى عجز في عام 2007 في موريتانيا واليمن.

أما في بقية الدول العربية، فقد ارتفع حجم العجز المالي الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وتونس وسورية ولبنان، وتراجع حجم العجز الكلي ونسبته إلى الناتج في جيبوتي والمغرب علماً بأن الوضع المالي الكلي تحول من عجز إلى فائض في حالة المغرب. أما في مصر فقد ارتفع حجم العجز الكلي في حين تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نظراً للارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007.

وقد لجأت غالبية الدول التي سجلت عجزاً كلياً في موازنتها العامة إلى تمويل العجزات بشكل أساسي من مصادر التمويل المحلية. فقد قامت الأردن وتونس بتمويل عجزاتها بشكل كامل من المصادر المحلية، وقامت مصر واليمن بتمويل نحو 95 في المائة و91 في المائة من عجزاتها على التوالي، من المصادر المحلية. وقامت لبنان بتمويل نحو 70 في المائة من عجزها المالي الكلي من المصادر المحلية والباقي من المصادر الخارجية، في حين استخدم السودان موارد التمويل المحلية والخارجية مناصفة تقريباً. وقد تمثلت غالبية مصادر التمويل في القطاع المصرفي والسلطات

النقدية عبر الإصدارات من أدوات الدين القابلة للتداول. وفي المقابل فقد لجأت بعض الدول التي حققت فوائض كلية خلال العام والأعوام القليلة الماضية إلى استخدامها جزئياً في تخفيض ديونها العامة وتخفيف أعبائها، كما حدث في الجزائر والسعودية.

تطورات الدين العام

تشير البيانات الأولية المتاحة والتي تغطي نصف الدول تقريباً، إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بالقيمة المطلقة بنسبة بسيطة بلغت نحو 1.6 في المائة ليبلغ حجمه نحو 174.2 مليار دولار بنهاية عام 2007 وذلك في الدول العربية المتاح حولها بيانات⁽⁴⁾. وفي ضوء الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007 فقد انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 40.0 في المائة في عام 2006 إلى 35.6 في المائة في عام 2007، علماً بأن هناك تباين واضح بين الدول فيما يتعلق بالتغيرات في حجم ونسب الدين العام الداخلي، الجدول رقم (6) والملحق (7/6).

الجدول رقم (6)
المديونية العامة الداخلية للدول العربية
عامي 2006 و2007

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
40.0	171.8	2006
35.6	174.5	*2007

* بيانات أولية.

المصدر : تم احتسابه على أساس الدول المتوفر حولها بيانات في العامين 2006 و2007 في الملحق (7/6).

ويلاحظ أن الرصيد القائم من الدين العام قد ارتفع بنسب ملحوظة في الأردن والبحرين وتونس ومصر وبنسبة كبيرة في اليمن وبنسبة بسيطة في لبنان، في حين تراجع بنسبة كبيرة في الجزائر وبنسبة بسيطة في الكويت. ونظراً للتطورات الإيجابية على صعيد الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن واليمن حيث فاق النمو في حجم الدين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتغير كثيراً في البحرين وتونس والكويت ولبنان وتراجعت بنسب ملحوظة في الجزائر ومصر.

(4) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بزمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 9 دول عربية هي الأردن والبحرين وتونس والجزائر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن، وذلك لعدم توفر بيانات عن عام 2007 في هذا الشأن في بقية الدول. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب البيانات الرسمية الخاصة بالدين في كل من هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي ضوء التطورات في الأوضاع المالية خلال الأعوام القليلة الماضية والتي تأثرت بدرجة كبيرة بتطورات أسعار النفط والسلع الأولية فقد ارتفع الدين العام الداخلي بشكل منتظم في الدول المستوردة الصافية للنفط وعلى وجه الخصوص في حالة الأردن وتونس وبدرجة أقل في المغرب ولبنان. ويعزى ذلك بشكل مباشر إلى استمرار هذه الدول في تحقيق عجز مالي مستمر وإن كانت مستقرة نسبياً منذ مطلع الألفية. وفي ضوء الضغوط التي بدأت تبرز حالياً من جراء ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب والإعانات الاستهلاكية في غالبية هذه الدول فإن المستقبل يندرج بتوخي الحذر. فقد أصبحت أهمية تقوية جهود الضبط المالي ملحة في هذه الدول وذلك بالإضافة إلى أهمية العمل على تقوية وتنويع مصادر الإيرادات.

وبالنسبة للدول النفطية فإن المستقبل يستوجب تعميق وتكثيف الإصلاحات المالية والاقتصادية بشكل عام والسيطرة على الإنفاق حتى لا يخرج عن الحدود المناسبة للمرحلة الحالية وذلك تفادياً للأزمات التي قد تحدث مستقبلاً جراء تغيير الأوضاع سواء في قطاع النفط أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح (2007-2002)

	الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)							النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %											
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2007 ⁽²⁾	2006 ⁽¹⁾	2005	2004	2003	2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
مجموع الدول العربية	37.19	39.95	37.28	34.03	30.87	28.52	521,423	495,333	394,104	294,962	229,855	187,312
الأردن	34.92	34.25	33.80	35.83	35.53	30.36	5,529	4,830	4,263	4,089	3,623	2,909
الإمارات	30.63	33.19	29.33	24.26	23.69	20.78	58,817	54,651	39,184	25,800	20,970	15,580
البحرين	44.18	40.26	34.21	32.03	31.26	32.15	8,168	6,373	4,604	3,599	3,047	2,730
قطر	29.68	29.64	29.35	29.49	29.72	30.34	10,401	9,399	8,520	8,665	7,988	7,021
الجزائر	39.27	42.97	40.87	36.36	37.64	35.48	53,176	50,103	42,016	30,941	25,519	20,119
جيبوتي	36.94	35.47	37.17	35.78	34.24	29.39	304	269	263	237	214	174
جزر القمر
السعودية	43.61	51.02	47.72	41.79	36.41	30.12	164,424	179,649	150,489	104,611	78,133	56,800
السودان	15.76	15.82	15.09	14.91	12.63	9.94	9,052	6,943	5,002	3,965	2,698	1,803
سورينام	23.52	25.45	23.90	27.11	29.84	29.22	9,597	8,502	6,740	6,636	6,472	6,039
الصومال
العراق
عمان	35.09	36.25	37.94	42.42	39.46	38.51	14,156	12,952	11,731	10,508	8,596	7,827
قطر	40.25	37.74	42.04	47.82	35.85	41.78	25,708	21,423	17,852	15,174	8,438	8,091
الكويت*	47.84	46.26	37.73	39.31	43.03	45.62	53,582	47,014	30,482	23,363	20,597	17,394
بنما	24.41	24.09	22.79	23.22	22.30	20.67	6,008	5,483	4,912	4,984	4,414	3,867
ليبيريا	67.23	64.94	62.44	52.90	23.72	30.79	42,287	35,863	28,347	17,678	6,238	6,751
مصر	24.65	24.49	20.59	21.03	21.40	20.67	31,545	26,293	18,431	16,531	17,363	17,604
موريتانيا	28.42	25.57	25.30	23.49	22.93	22.17	20,873	16,725	14,915	13,248	11,425	8,973
اليمن	25.13	54.87	26.71	33.03	35.55	34.91	715	1,504	495	492	455	400
	33.48	38.56	34.95	32.01	31.12	30.20	7,081	7,357	5,858	4,441	3,665	3,230

(1) قليلة أولية.
(2) ميزانيات وتقديرات أولية.
(*) لغات مالية والمتبقية في مارس.
المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية

(2007-2002)

(نسب مئوية)	(1) 2006	2005	2004	2003	2002	
(2) 2007	70.910	71.930	65.480	62.137	55.801	الإيرادات النفطية
	19.410	19.338	23.944	25.097	29.821	الإيرادات الضريبية منها :
	5.998	5.417	6.461	7.122	8.349	- الضرائب على الدخل والأرباح
	5.533	4.920	6.691	7.186	8.446	- الضرائب على السلع والخدمات
	2.375	2.195	3.711	4.123	4.672	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
	6.391	5.656	6.843	9.293	10.108	الإيرادات غير الضريبية
	3.289	3.004	2.762	3.473	4.270	إيرادات أخرى*

* تشمل المنتج والدخل من الاستثمارات.

(1) فطية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (3/6) : الإنفاق السابق المواسم
(2007-2002)

	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						الإنفاق العام (مليون دولار)					
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2007 ⁽²⁾	2006 ⁽¹⁾	2005	2004	2003	2002
مجموع الدول العربية	30.68	28.44	28.82	29.94	30.63	33.24	430,136	352,616	304,692	259,486	228,100	218,293
الأردن	40.40	38.69	39.13	38.58	38.26	34.19	6,396	5,456	4,935	4,402	3,901	3,276
الإمارات	21.60	21.21	21.29	24.66	28.12	31.46	41,473	34,918	28,436	26,215	24,897	23,585
البحرين	31.49	30.97	30.94	31.49	36.96	30.14	5,822	4,902	4,164	3,538	3,603	2,559
قطر	32.22	31.26	32.01	31.90	32.75	32.53	11,292	9,912	9,291	9,374	8,802	7,529
الجزائر	34.55	29.39	28.99	29.25	29.27	35.25	46,782	34,265	29,798	24,890	19,848	19,987
جيبوتي	37.18	37.71	39.29	38.79	39.20	33.62	306	286	278	257	245	199
جزر القمر
السعودية	31.37	29.79	29.30	30.38	31.94	33.02	118,296	104,886	92,393	76,053	68,533	62,267
واديان	20.37	19.15	17.31	16.07	13.21	49.05	11,703	8,407	5,739	4,274	2,822	8,893
سورينام	27.06	28.89	28.94	32.07	33.42	30.99	11,041	9,652	8,161	7,850	7,249	6,405
الصومال
العراق
عمان	34.78	35.93	35.39	40.00	38.07	37.61	14,032	12,838	10,943	9,909	8,294	7,645
قطر	35.23	32.06	32.89	30.82	31.54	33.27	22,503	18,202	13,965	9,782	7,422	6,443
الكويت*	31.79	23.12	26.58	31.30	34.09	40.57	35,607	23,500	21,479	18,602	16,319	15,470
إيران	36.82	36.36	31.86	33.30	36.16	36.63	9,061	8,277	6,868	7,148	7,159	6,855
إيبيريا	38.91	29.48	35.92	39.48	20.26	30.48	24,472	16,282	16,305	13,193	5,327	6,683
مصر	32.13	32.64	30.18	30.50	31.85	30.82	41,119	35,051	27,017	23,979	25,844	26,254
المغرب	28.04	27.24	30.76	26.10	26.27	26.04	20,599	17,819	18,133	14,717	13,089	10,541
موريتانيا	29.70	27.87	33.78	37.86	45.94	36.48	845	764	626	564	588	418
اليمن	41.55	37.73	36.76	34.16	35.30	30.71	8,787	7,199	6,161	4,739	4,158	3,284

(1) قليلة أولية.
(2) ميزانيات وتقديرات أولية.
* السنوات المالية والمفتحة في مارس.
المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (4/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية
(2007-2002)

(نسب مئوية)

(2) 2007	(1) 2006	2005	2004	2003	2002	
72.41	75.42	75.36	78.71	79.48	76.55	الإذنة الإنفاق الجـاري
25.42	23.63	22.66	21.27	20.02	22.91	الإذنة الأسـمـاء
2.17	0.96	1.99	0.02	0.50	0.54	صافي الإقراض الحكومي

(1) قطبية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوطني للاتفاق الجاري
(2007-2002)

(نسب مئوية)

	نفقات الأمهات والأبناء					نفقات العمالة					مجموع الدول العربية	
	(2) 2007	(1) 2006	2005	2004	2003	(2) 2007	(1) 2006	2005	2004	2003		2002
الأردن	28	29	29	29	28	18	18	18	18	19	19	19
الإمارات	29	25	23	27	29	2	2	2	3	2	3	3
البحرين	30	30	30	30	30	23	23	23	23	23	23	23
تونس	34	34	34	34	34	21	21	21	21	21	20	20
الجزائر	14	14	14	14	14	8	8	7	8	8	8	8
جيبوتي	21	22	21	21	23	17	18	17	17	18	18	18
جزر القمر
السعودية	38	38	38	38	35	20	20	20	20	20	19	19
السودان	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
سوريا	37	38	42	42	31
الصومال
العراق
عمان	47	45	48	47	47	7	7	7	7	7	8	8
قطر	32	32	32	32	32	11	11	11	11	11	11	11
الكويت	25	31	30	31	31
لبنان	14	14	13	13	13	61	61	51	55	62	61	61
ليبيا	12	12	13	11	9	4	4	4	2	2	4	4
مصر	14	13	16	17	18	32	27	34	33	32	32	32
النفط	25	25	25	25	25	13	13	13	13	13	13	13
موريتانيا	20	20	20	20	20	13	13	13	10	13	13	13
اليمن	21	23	23	26	27	27	24	19	21	21	24	24

(1) فئوية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2007-2002)

(نسب مئوية)

	التفئة الأخرى					
	(2) 2007	(1) 2006	2005	2004	2003	2002
مجموع الدول العربية	13	12	13	14	13	11
الأردن	12	10	12	5	6	5
الإمارات	22	22	22	22	22	21
البحرين	8	8	8	8	8	9
تونس	7	7	9	7	7	7
الجزائر	18	15	18	20	14	15
جيبوتي	0	0	0	0	0	0
جزر القمر
السعودية	1	1	1	1	4	2
ودان	25	24	25	25	24	24
سوريا	47	48	45	45	35	11
الصومال
العراق
عمان	5	6	5	5	5	5
قطر	18	18	18	18	20	18
الكويت*	26	20	25	23	22	26
لبنان	7	7	15	12	7	7
ليبيا	66	66	63	74	60	66
مصر	0	0	0	0	1	1
المغرب	31	31	31	31	31	31
موريتانيا	6	6	6	6	6	6
اليمن	8	2

- (1) فئوية أولية.
- (2) ميزانيات وتقديرات أولية.
- * لسنوات مالية والمنتجة في مارس .
المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للاتفاق الجاري
(2007-2002)

(نسب مئوية)

	نفقات الشراكات الاقتصادية					نفقات الخدمات الاجتماعية							
	2007 ⁽²⁾	2006 ⁽¹⁾	2005	2004	2003	2002	2007 ⁽²⁾	2006 ⁽¹⁾	2005	2004		2003	2002
مجموع الدول العربية	9	8	8	8	8	8	31	33	31	31	32	33	
الأردن	12	11	11	11	14	16	45	51	51	55	49	49	
الإمارات	14	14	14	14	14	14	11	11	11	11	11	11	
البحرين	9	9	9	9	9	9	28	28	28	28	28	28	
تونس	20	20	20	20	20	20	52	52	51	51	52	52	
الجزائر	2	2	2	2	2	2	41	43	41	40	43	43	
جيبوتي	
جزر القمر	
السعودية	6	6	6	6	6	5	34	34	34	34	35	39	
السلطنة	9	9	9	9	9	9	36	37	36	36	38	38	
سوريا	2	2	2	2	21	25	13	12	12	11	13	34	
الصومال	
العراق	
عمان	8	4	4	9	8	9	
قطر	14	14	14	14	14	14	33	39	36	32	33	34	
الكويت*	21	20	17	15	15	14	25	25	25	25	24	25	
لبنان	4	4	6	6	4	4	14	14	15	15	15	14	
ليبيا	12	12	12	7	8	12	6	6	7	5	21	6	
مصر	5	4	4	5	5	5	49	56	46	44	45	44	
مغرب	4	4	4	4	4	4	27	27	27	27	27	27	
المغرب	29	29	29	28	29	29	34	34	34	36	34	34	
موريتانيا	26	30	34	26	23	15	19	21	23	27	29	32	

(1) فئوية أولية
(2) تقديرات أولية
(*) لسنوات مالية والمنتهاية في مارس .
المصدر: ملحق (1/6).

ملحق (6/6) : العجز او الفائض في الميزانيات الحكومية
(2007-2001)

	العجز او الفائض (مليون دولار)						النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %					
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2007	2006	2005	2004	2003	2002
مجموع الدول العربية	6.51	11.51	8.46	4.09	0.24	-4.72	91,286	142,716	89,411	35,476	1,756	-30,982
الأردن	-5.48	-4.44	-5.33	-2.74	-2.73	-3.83	-867	-626	-672	-313	-278	-367
الإمارات	9.03	11.98	8.05	-0.39	-4.44	-10.68	17,344	19,732	10,749	-415	-3,927	-8,005
البحرين	12.69	9.29	3.27	0.54	-5.71	2.00	2,346	1,471	440	61	-557	170
تونس	-2.54	-1.62	-2.66	-2.41	-3.03	-2.20	-891	-513	-772	-709	-813	-508
الجزائر	4.72	13.58	11.89	7.11	8.37	0.23	6,394	15,838	12,218	6,051	5,672	132
جيبوتي	-0.24	-2.24	-2.12	-3.02	-4.96	-4.22	-2	-17	-15	-20	-31	-25
جزر القمر
المسعودية	12.23	21.23	18.42	11.41	4.47	-2.90	46,128	74,763	58,096	28,558	9,600	-5,467
السعودية	-4.62	-3.34	-2.22	-1.16	-0.59	-39.10	-2,651	-1,464	-737	-309	-125	-7,090
سورية	-3.54	-3.44	-5.04	-4.96	-3.58	-1.77	-1,445	-1,150	-1,421	-1,214	-776	-366
الصومال
العراق
عمان	0.31	0.32	2.55	2.42	1.39	0.90	124	114	788	599	303	182
قطر	5.02	5.67	9.15	16.99	4.32	8.51	3,204	3,221	3,887	5,391	1,016	1,648
الكويت*	16.05	23.14	11.14	8.01	8.94	5.05	17,975	23,514	9,003	4,761	4,278	1,924
لبنان	-12.41	-12.27	-9.07	-10.08	-13.87	-15.97	-3,053	-2,793	-1,956	-2,163	-2,746	-2,988
ليبيا	28.33	35.46	26.53	13.42	3.46	0.31	17,816	19,581	12,042	4,485	911	69
مصر	-7.48	-8.16	-9.59	-9.47	-10.45	-10.16	-9,574	-8,758	-8,586	-7,448	-8,481	-8,650
المغرب	0.37	-1.67	-5.46	-2.60	-3.34	-3.87	274	-1,094	-3,218	-1,469	-1,664	-1,568
موريتانيا	-4.57	26.96	-7.12	-4.83	-10.39	-1.66	-130	739	-132	-72	-133	-19
اليمن	-8.07	0.83	-1.81	-2.15	-4.19	-0.50	-1,706	158	-303	-298	-493	-54

1) فئوية أولية.

2) ميزانيات وتقديرات أولية.

* لسنوات مالية و الممتدة في مارس .
المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي
(2006-2007)

(مليين دولار)

معدل التغير السنوي لرصيد القائم (%)	2007		2006		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
32.7-	35.6	174,512.2	29.5	259,413.8	مجموع الدول العربية
24.8	32.9	5212.98	29.6	4177.72	الأردن
...	الإمارات
16.8	15.7	2899.74	15.7	2482.71	البحرين
8.0	21.2	7443.38	21.7	6890.58	تونس
40.8-	11.1	15052.39	21.8	25428.83	الجزائر
...	جيبوتي
...	13.4	47048.04	السعودية
...	واديان
...	28.0	9356.90	سورiname
...	الصومال
...	العراق
...	عمان
2.0-	7.5	8394.90	8.4	8567.92	قطر
3.9	84.6	20811.28	88.0	20035.90	الكويت *
0.0	0.0	0.00	0.0	0.00	لبنان
9.2	88.2	112918.66	96.3	103413.72	ليبيا
...	47.8	31249.38	مصر **
...	المغرب
...	موريتانيا
133.4	8.4	1778.88	4.0	762.05	اليمن

(*) لسنوات مالية والمنتهية في مارس .
(**) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط والبيانات للسنوات المالية .
المصدر : البنك المركزي ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى .